

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٢٤٤

الأربعاء ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٣٥

نيويورك

الرئيس:	السيد كافاندو	(بوركينا فاسو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	أوغندا	السيد روغوندا
	تركيا	السيد أباكان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد ليو زينمن
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد هوانغ تشي ترونغ
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك ليال غرانت
	النمسا	السيد لوتروتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	اليابان	السيد تاكاسو

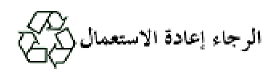
جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

التقرير الثلاثون للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2009/623)



09-65282 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

التقرير الثلاثون للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2009/623)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد ألان دوس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

تقرر ذلك.

أدعو السيد دوس لشغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2009/623، التي تتضمن التقرير الثلاثين للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد ألان دوس. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد دوس (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أقدم مرة أخرى استعراضا عاما للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولحالة تنفيذ الولاية التي أسندها المجلس إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وإذ يناقش المجلس حاليا مستقبل البعثة، سأركز على التحديات المتبقية في عملية السلام وعلى اقتراحاتنا للتعامل مع تلك التحديات في المستقبل القريب.

(تكلم بالإنكليزية)

تسلم الأعضاء تقرير الأمين العام (S/2009/623)، وليس لدي الكثير من المعلومات الجديدة لإضافتها، باستثناء ما يتعلق بالحالة في مقاطعة خط الاستواء. فقد استعادت القوات الحكومية السيطرة على بلدة دونغو حيث بدأت الحوادث قبل ثلاثة أسابيع. وأوفدت بعثة الأمم المتحدة فريقا عسكريا ومدنيا إلى المنطقة للمساعدة في التمهيد لعودة السكان ولتيسير وصول المساعدات الإنسانية.

وفي الشرق، نركز في جهودنا على احتواء والحد من التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة الأجنبية الرئيسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهي تحديدا، القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة. وشهد شهرا تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر استلام أعداد كبيرة من الأفراد ومن المرشحين للإعادة الطوعية إلى الوطن من الجماعتين. ومنذ بداية العام وحتى منتصف كانون الأول/ديسمبر، استسلم أكثر من ١ ٤٠٠ من مقاتلي القوات الديمقراطية، وهو ما يعادل تقريبا ثلاثة أضعاف المتوسط في السنوات السابقة.

وهناك أيضا أعداد متزايدة من مقاتلي جيش الرب للمقاومة يستسلمون؛ وكان أهم المستسلمين تشارلز أروب الذي قاد العمليات في وقت مجزرة عيد الميلاد التي وقعت في فاراجي في العام الماضي.

تنتهي عملية كيميا الثانية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وتركز العملية على تقويض بنية القوات الديمقراطية وتشتيتها بهدف إنهاء

سيطرتها على المراكز السكانية وإضعاف قدرتها على استغلال الثروات الطبيعية للبلد. وقد أمكن تحقيق ذلك الهدف إلى حد كبير، على الرغم من إقرارنا فعلا بأن هناك آثارا في غاية الخطورة وذات أبعاد مأساوية على المستوى الإنساني.

غير أنني أود أن أشدد على أن هذه العمليات لم يكن متوقعا لها أن تسفر عن التفكيك التام للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي تتخذ لها مواقع حصينة في مقاطعتي كيفو منذ ما يزيد على العقد. والقوات الديمقراطية ما زالت تشكل تهديدا قويا وستسعى إلى العودة إلى معاقلها السابقة ومعاقبة السكان على تعاونهم مع القوات الحكومية إذا سمح لها بالقيام بذلك. ومن ثم، يسعدني أن أشير إلى موافقة رئيس أركان القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقائد قوة الأمم المتحدة على توجيه جديد. وبموجب هذا التوجيه، ستركز القوات المسلحة وبعثة الأمم المتحدة الآن على الاحتفاظ بالأراضي المستردة من القوات الديمقراطية ومنع شن هجمات على المدنيين في المناطق المعرضة للخطر مع تنفيذ تدخلات مركزة ضد أي مراكز للقيادة والسيطرة قد تعيد القوات الديمقراطية تجميع صفوفها فيها. وستكون حماية المدنيين في صميم هذه العمليات.

وكما أبلغنا المجلس من قبل، فإن خطر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لا يمكن إنهاؤه إلا باتخاذ مجموعة من التدابير: ممارسة ضغوط عسكرية مقترنة بتقديم حوافز للاستسلام؛ ومراقبة الدولة للتجارة في المعادن وغيرها من الموارد على النحو الواجب؛ واتخاذ إجراءات قضائية ضد العناصر المغتربة التي ما زالت تمول وتشجع وتساعد الأنشطة الإجرامية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا برنامج للعمل يتجاوز بوضوح ولاية بعثة الأمم المتحدة والوسائل المتاحة لها ويتطلب دعما إقليميا ودوليا.

يتضمن أحدث تقرير لفريق الخبراء عن جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر S/2009/603) أدلة وافرة على الدور الحاسم الأهمية الذي يقوم به الزعماء المغتربون في تمويل وتنظيم وتوجيه أنشطة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشدد التقرير كذلك على أهمية اتخاذ إجراءات صارمة ضد الشبكات التجارية غير القانونية التي تمول القوات الديمقراطية وغيرها من الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي لحكومات الدول في المنطقة وخارجها العمل معا وتحديد سبل ووسائل مراقبة التجارة في المعادن وغيرها من الموارد الطبيعية وتنظيمها لكفالة توخي الشركات المستوردة للمعادن من جمهورية الكونغو الديمقراطية الحرص الواجب.

وفي غضون ذلك، يجب على الحكومة الكونغولية كفالة نزع السلاح تدريجيا من مناطق التعدين ومنع قواتها المسلحة من استغلال هذه الموارد. وأشار فريق الخبراء إلى تواطؤ بعض عناصر القوات المسلحة الكونغولية مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهو أمر نأسف له. ولكن ينبغي لنا أيضا أن نقر بأن القوات المسلحة الكونغولية طردت القوات الديمقراطية من معاقلها السابقة ولم تتوان في تصميمها على التصدي للقوات الديمقراطية، والحالة لم تكن كذلك بالتأكيد قبل عام واحد. غير أنه يتعين على الحكومة التحرك سريعا لإرساء سلطة الدولة في هذه المناطق ومحاكمة من يرتكبون انتهاكات لحقوق الإنسان.

ونرحب بإلقاء القبض على شخصين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهما من بين زعماء القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا. وتلا ذلك إلقاء القبض في ألمانيا على رئيس القوات الديمقراطية ونائبه في تشرين الثاني/نوفمبر. وهذه هي أول مرة تصدر لائحة اتهام

ضد زعماء القوات الديمقراطية عن جرائم ارتكبتها الجماعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي جرائم ما زالت مستمرة بلا هوادة حتى يومنا هذا. وأحث البلدان الأخرى على أن تحذو حذو ألمانيا باتخاذ إجراءات قانونية ضد الأعضاء الآخرين في القيادة السياسية للقوات الديمقراطية الضالعين في دعم الجرائم التي تُرتكب في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقد شدد المجلس على أن دعم بعثة الأمم المتحدة للقوات المسلحة الكونغولية رهن باحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين. وتماشيا مع التوجيهات التي تلقيناها من مقر الأمم المتحدة، اعتمدنا سياسة تضع شروطا لمواءمة الدعم الذي تقدمه البعثة لأي عمليات، وهي السياسة التي يجري تطبيقها بالفعل. وجرى تشاطر تلك السياسة مع الحكومة وهي تدعم مبادرة الرئيس كابيلا لعدم التسامح إطلاقا، وهي مكون حيوي في مكافحة الإفلات من العقاب وحماية المدنيين.

وللأسف، زادت مشكلة الانضباط في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية سوءا، مع الجولة الأخيرة من إدماج وتسريح المجموعات المسلحة الكونغولية. وهذه ليست مشكلة جديدة حيث أتت جولات سابقة من الإدماج بالكثير من العناصر غير المنضبطة وغير المدربة إلى الجيش. وهذا هو ثمن السلام. ولذلك، من الضروري أن يتناول إصلاح قطاع الأمن هذه المشكلة المتكررة من خلال عملية منظمة للفحص والتدريب وكفالة دفع أجور قوات الأمن بانتظام وفي مواعيدها. وتضع البعثة حاليا إجراءات للفحص، نتشاطرها مع شركائنا المشاركين أيضا في التعاون العسكري مع جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومنذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة إلى المجلس (انظر S/PV.6203)، أكدت الأحداث على الأرض في جمهورية الكونغو الديمقراطية التحديات الكثيرة التي نواجهها في جهود تنفيذ أحكام الولاية المناطة بنا.

التحدي الأول، بالطبع، هو الحماية، فانتهاكات حقوق الإنسان مستمرة على نطاق واسع في الشرق، خاصة في مقاطعتي كيفو. كما أن هناك حالات عديدة لمهاجمة المدافعين عن حقوق الإنسان في مناطق أخرى من البلد. ولا يزال الوضع الإنساني في مقاطعتي كيفو محفوفا بالمخاطر، وما فتئ النزوح مرتفعا بشكل عام رغم عودة أشخاص نازحين مؤخرا من مخيمات حول غوما. وما زال العنف الجنسي مستمرا بلا رقيب. والمجموعات المسلحة، إضافة إلى العناصر المنفلتة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مسؤولة عن معظم تلك الانتهاكات.

وانتهت البعثة من وضع استراتيجية متعددة الأوجه للحماية وتنفذها، بالتعاون مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية. وتساعد البعثة كل يوم، في مناطق كثيرة من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، في حماية عشرات الآلاف من المدنيين المعرضين لتهديد خطر وشيك. ونواصل نشر فرق مشتركة للحماية، ونحدد مناطق الصراع والمناطق ”الواجب حمايتها“ بالتعاون مع السلطات المحلية العسكرية والمدنية، وأقيمت قواعد تشغيل إضافية متنقلة ومؤقتة في كيفو الجنوبية، وإيتوري، ومنطقتي أويلي العليا وأويلي السفلى لتوفير الحماية الفورية للسكان الضعفاء.

وفي أويلي السفلى، حيث لا يزال وجودنا محدودا، فإن نشر كتيبة إضافية سيمكن القوة من مرافقة الوكالات الإنسانية في مهام قصيرة الأجل إلى مواقع لم يكن الوصول إليها ممكنا من قبل حيث أبلغ عن أوضاع إنسانية حرجة. وبلغ عدد القواعد المتقدمة العاملة ٥٨ قاعدة الآن. وقد زرت عددا منها في بعض المناطق النائية جدا من كيفو

الشمالية وكيفو الجنوبية، ويمكنني أن أؤكد للمجلس شخصيا أن السكان المحليين يقدرون وجودنا والحماية التي توفرها لهم البعثة بالغ التقدير.

مع ذلك، فإن المجلس يدرك المعضلة التي تواجهها البعثة، والكامنة في الولاية التي تفرض علينا إيلاء الأولوية القصوى لحماية المدنيين، مع العمل في الوقت نفسه مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تشمل عناصر مسؤولة عن انتهاكات لحقوق الإنسان، لنزع سلاح جماعات مثل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، التي تشكل تهديدا مستمرا لسكان شرق الكونغو منذ أكثر من عقد. وليس هناك حل سهل لهذا المأزق ونحن نتطلع إلى المجلس من أجل توجيهات واضحة في هذا الصدد.

والتحدي الثاني هو الإدماج، وهو عملية هشة ويثير توترات وقلاقل متجددة في مقاطعتي كيفو. وهناك سببان رئيسيان لذلك: المجموعات المسلحة المتبقية المترددة في الاندماج والتسريح، والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب السابق الذي لم يفكك بعد هياكله العسكرية والإدارية الموازية في بعض المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة المجموعة من قبل. ويستخدم عدم إحراز تقدم بشأن قضايا عالقة تتعلق باتفاقات ٢٣ آذار/مارس في أحيان كثيرة كذريعة للامتناع عن اتمام الإدماج ودعم بسط سلطة الدولة. ولا بد أن تتواصل الحكومة مع المجموعات المترددة وأن تعالج مظالمها، لكن يجب أن يفهم كل أصحاب المصلحة أن الإبقاء على هياكل أو ميليشيات موازية لا يتفق مع عملية السلام، وأن للحكومة الحق في استخدام الوسائل المناسبة لفرض سلطتها على أولئك الذين يواصلون تحديها، على أن يتم ذلك في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تبذل الحكومة كل جهد ممكن لتجاوز النواقص التي تعوق إدماج الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. وينبغي أن تسعى لجنة تخصيص الرتب العسكرية من أجل إنجاز سريع لإجراءاتها بغية توضيح مركز ومهمة كل الضباط المدمجين حديثا. وبعد أن أتمت بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة في إصلاح قطاع الأمن تعداد الجيش، ينبغي دفع المرتبات في مواعيدها وينبغي إنشاء آليات لضمان وصول المدفوعات إلى الجنود. ينبغي أن يبدأ فورا نشر القوات غير الضرورية للعمليات الجارية وأغراض الحماية في ثكنات عسكرية، وينبغي أن تحدد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الكتائب المخصصة للتدريب حتى تستطيع تلك القوات والبعثة المضي قدما في عملية الفحص وفصل من لا يستوفي المعايير المحددة لقوات الأمن المحترفة بغية بناء قوة معقولة الحجم تستطيع أن تتولى مسؤوليات الأمن من البعثة تدريجيا، كما أوصى الأمين العام في تقريره. كما ينبغي دفع مرتبات الشرطة المدمجة التي جرى نشرها مؤخرا بانتظام وتجهيزها بالشكل المناسب. وفضلا عن ذلك، لا بد من ضمان التمويل لمواصلة إعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية.

وفي النهاية، لا بد من أن توجه كل هذه الجهود إلى عملية إصلاح شاملة لقطاع الأمن على المستوى الوطني. والمكون الشرطي من هذه العملية يمضي في مساره إلى حد كبير، بخطة عمل مدتها ثلاثة أعوام ومنظور استراتيجي أطول أمدا. لكن إصلاح الجيش لا يزال في بدايته، ويتطلب إصلاح القطاع القضائي زخما جديدا. وخطة الحكومة لإصلاح الجيش قيد نظر البرلمان. وبمجرد الموافقة عليها، ينبغي إجراء المناقشة التي وعد بها منذ فترة طويلة مع أولئك الشركاء الدوليين المستعدين للمساعدة في تنفيذها دون مزيد من التأخير.

ويتعلق التحدي الثالث بالأشخاص المشردين داخليا واللاجئين، الذين بدأوا بالعودة. وفي بعض مناطق العودة، لا تزال الأوضاع الأمنية متقلبة جدا وتفاقمت بسبب الدعاوى المتضاربة المتعلقة بملكية الأراضي والتنافس على الموارد المعدنية. وفاقم من هذه المشاكل عمليات عبور الحدود بدون وثائق والمزاعم بأن عناصر المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب أقامت مناطق محمية للعائدين. ولا بد أن نكون واضحين جدا بهذا الشأن: نعم، من حق المشردين داخليا واللاجئين أن يتمتعوا بالحماية، لكن دور الدولة، وليس المجموعات المسلحة، توفير هذه الحماية. إن خصخصة مهام الحماية لن تؤدي إلا إلى ظهور الميليشيات العرقية من جديد، مع احتمال أن يسفر ذلك عن تداعي عملية الإدماج وإثارة عنف عرقي جديد.

إن حكومات جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها الشرقيين الثلاثة، أوغندا ورواندا وبوروندي، تتفاوض بشأن اتفاقات ثلاثية الأطراف تحت إشراف مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ويقوم المكتب بدعم من الفريق القطري التابع للأمم المتحدة بإعداد برامج دعم لإعادة الإدماج لن يستفيد منها العائدون فحسب، بل والمجتمعات المحلية التي ينضمون إليها أيضا.

وإذ تستمر تلك المفاوضات، ينبغي السعي من أجل إيجاد طرق لإدارة تدفقات العائدين ووضع آلية شاملة لمعالجة النزاعات المتعلقة بالأرض. وناشدنا الحكومة إنشاء لجان المصالحة الدائمة المتوخاة في اتفاقات ٢٣ آذار/مارس لهذا الغرض.

ولا يمكن استدامة جهود بسط الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلا إذا دعمتها جهود على مستوى البلد لتعزيز الديمقراطية وتحسين الحوكمة، وخاصة الإدارة المالية وتعزيز التعافي الاجتماعي – الاقتصادي وتشجيع الاستثمار والتوظيف، وهي نقطة شدد عليها الرئيس كابيلا مؤخرا في خطابه عن حالة الأمة. ومن البديهي أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون سلام وأمن وأنه لا يمكن صون السلام والأمن في مناخ من المصاعب الاجتماعية والاقتصادية المستمرة. بإمكان بعثة حفظ سلام متكاملة كبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية المساعدة في تهيئة مناخ مؤات للسلام والأمن، بالعمل مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة والشركاء الآخرين لمساعدة الحكومة في وضع الأسس للإنعاش والتنمية الأطول أجلا. والإطار الاستراتيجي المتكامل، الجاري إعداده حاليا، يعد مؤشرا في هذا الاتجاه.

وكما طلب المجلس في القرار ١٨٥٦ (٢٠٠٨)، نركز الآن كل قواتنا العسكرية تقريبا في الشرق. فأكثر من ٩٥ في المائة منها في ذلك الجزء من البلد الآن.

كما أُعيد تعيين عدد كبير من أفراد شرطة الأمم المتحدة وموظفيها المدنيين في المقاطعات الشرقية. وبذلك نكون قد أوشكنا عمليا على إتمام الانتقال التدريجي إلى الشرق، على الرغم من أننا لا نزال نغلق بعض المرافق في المقاطعات الغربية. وفي السنوات الأخيرة، ركزت وكالات الأمم المتحدة أيضا على شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، والموارد المخصصة للجزء الغربي من البلد بما في ذلك الموظفون قليلة للغاية، ويعني ذلك أنه ليس بمقدورها تولي المسؤوليات التي تضطلع بها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدون الحصول على دعم إضافي كبير من مجتمع المانحين.

وقبل أن أختتم إحاطتي الإعلامية، أود أن أقول بضع كلمات عن مستقبل البعثة. تتسم الولاية الحالية للبعثة بالتعدد والتعقد، وتشمل مجموعة واسعة النطاق من المهام. وقد سمحت لنا بدرجة كبيرة من المرونة في بيئة سياسية

وعسكرية تتطور بسرعة. غير أنها أثارت أحيانا توقعات تتجاوز نطاق مواردها أو قدراتها. وعليه، آمل أن يراعي في الولايات مستقبلا تبسيط نطاق المهام المتوقع أن تنجزها البعثة.

وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٠، نتوقع أن تتضح الأمور على نحو أكبر بشأن الحالة المتطورة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وآثار التدابير الرامية إلى تعزيز حماية المدنيين، وعملية الإدماج، والجدول الزمني للانتخابات. و ينبغي أن تكون إدارة عمليات حفظ السلام، حينئذ، في وضع أفضل لاقتراح خطة واقعية بشأن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإعادة تشكيلها.

وعلاوة على ذلك، أود أن أشير، إن جاز لي، إلى أمر وقع قبل عشرة أيام في دونغو، لعل أعضاء المجلس يعلمونه أو يجهلونه. غير أنني أعتقد أنه يدل على العمل الذي تقوم به البعثة. فقبل عشرة أيام، وصلت طائرة عمودية تقل موظفين مدنيين وبعض عناصر القوة إلى دونغو لإعادة تموين مراقبينا العسكريين هناك، الذين كانوا يحاولون استجلاء ما يحدث أثناء اندلاع العنف. وتعرضت الطائرة العمودية لدى عند وصولها إلى هجوم من بعض المتمردين. وجُرح أفراد من طاقمها، لكنهم تمكنوا من إجلاء الجنود المصابين الذين كانوا يحرسون مهبط الطائرة. وضُربت مراوح الطائرة وخزان الوقود، غير أن الطاقم نجح في الإقلاع ونقل الجميع إلى مكان آمن على بعد ١٣٠ كيلومترا من موقع الحادث في جمهورية الكونغو على الضفة الأخرى من النهر. وقد أنقذت بطولتهم ٢٥ شتخصا.

وأعتقد أن ذلك بيان جيد لما تقوم به البعثة يوما بعد يوم، الأمر الذي لا يحظى باهتمام الجمهور ووسائط الإعلام دائما. وأود أن أسجل تقديرنا لبطولة طاقم المروحية الروسية، الذي، كما قلت، أنقذ الطائرة وركابها من موقف أسوأ بكل تأكيد – ربما كان سيؤدي إلى مصرع العديد منهم.

(تكلم بالفرنسية)

تحتفل جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ بالذكرى السنوية الخمسين لاستقلالها. فبعيد ميلاد الدولة الجديدة في عام ١٩٦٠، تدخلت الأمم المتحدة للحيلولة دون انهيار البلد. ويتذكر العديد من أبناء الكونغو ذلك التدخل بامتنان. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، دعمت البعثة جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال خروجها البطيء من أسوأ أزمة شهدها البلد منذ محاولة انفصال كاتانغا. وحينئذ قدمت البعثة دعما متعدد الأوجه لإنشاء المؤسسات الحالية ومواصلة العملية الديمقراطية. ومن المهم أن نواصل تلك العملية ونعززها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد دوس على إحاطته الإعلامية.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.